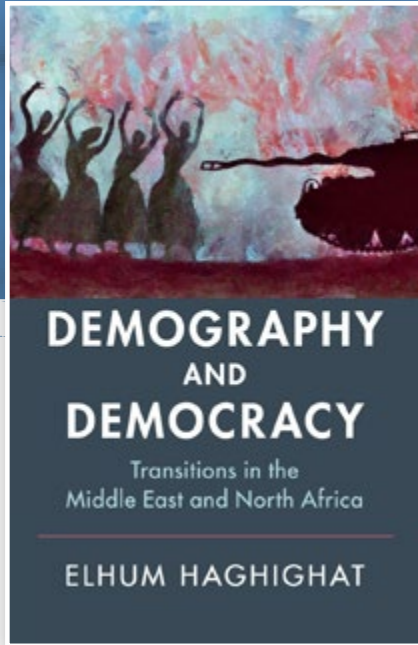


يارا نضار | \*Yara Nassar

## المؤشرات الديموغرافية والتحول الديمقراطي: أي علاقة؟ مراجعة كتاب الديموغرافيا والديمقراطية: التحوّلات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

### Demographics and Democratic Transition: Any Relationship?

Book Review of *Demography and Democracy: Transitions in the Middle East and North Africa*



Elhum Haghighat

### Demography and Democracy: Transitions in the Middle East and North Africa

(Cambridge: Cambridge University Press, 2018), 280 pages.

## مُقدِّمة

يندرجُ كتاب **الديموغرافيا والديمقراطية: التحوّلات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** في إطار دراسات الديموغرافيا السياسية، التي تبحثُ أثر التغيّرات الديموغرافية في قضايا التنمية والتحوّل الديمقراطي والمشاركة السياسية والأمن البشري. وتجدُرُ الإشارة في هذا السياق إلى بعض رواد الحقل الذين ركّزوا أعمالهم على معالجة العلاقة بين التحوّل الديموغرافي والتحوّل الديمقراطي. فقد كان من أوائل من مهّدوا لظهور هذا الحقل لورانس ستون، بربطه بين التعليم والثورات السياسية<sup>(1)</sup>، ثمّ تبعته ثلّة من الباحثين الذين تناولوا التحوّلات الديموغرافية بوصفها مهّدات للاستقرار الاجتماعي والسياسي، وبحثوا دور الشباب في تحقيق أو عرقلة التحوّل الديمقراطي<sup>(2)</sup>، مثل ريتشارد شينكوتا الذي أكد أنّ البلدان التي تنطوي على نسبة كبيرة من الشباب في سنّ العمل أو "تضخّم الشباب" هي أقلّ احتمالاً أن تُحقّق ديمقراطية ليبرالية مُستقرّة مقارنةً بالبلدان ذات الهيكل العمري الأكثر نُضجاً، إلّا في حال استمرت الخصوبة في الانخفاض واستمر الهيكل العمري في النضوج<sup>(3)</sup>. كما تجدر الإشارة إلى تيم دايزن الذي جادل بأنّ النموّ السريع في عدد الشباب يُمكن أن يُثير صعوباتٍ تتعلّق بفرص العمل، وهو ما يؤدي إلى قلقله الاستقرار الاجتماعي<sup>(4)</sup>، وهانز فيبر الذي رأى أنّ الدول الديمقراطية التي تنطوي على نسبة كبيرة من الشباب قد تستحيل إلى الدكتاتورية باحتمالٍ أكثر من المُجتمعات التي تضمّ نسبة أقلّ من الشباب، وافترض وجود علاقة سببية بين الديموغرافيا والديمقراطية، لأنّ الشباب يتزعمون الأعمال السياسية العنيفة والتطرّف السياسي؛ ما يهدّد الديمقراطية<sup>(5)</sup>.

1 Lawrence Stone, "Literacy and Education in England 1640-1900," *Past and Present*, vol. 42, no. 1 (1969).

2 بخصوص المسألة الجيلية في التحوّل الديموغرافي في البلدان العربية، وسُبل الاستثمار في العائد الديموغرافي للشباب العرب، يُنظر: بسمة المومني، *فجر العرب: شبابه وعائده الديموغرافي*، ترجمة فادي ملحم (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016).

3 Richard P. Cincotta, "Half a Chance: Youth Bulges and Transitions to Liberal Democracy," *Environmental Change and Security Program Report*, no. 13 (2008-2009), p. 10; Richard P. Cincotta, "How Democracies Grow Up," *Foreign Policy*, no. 165 (2008), pp. 80-82; Richard P. Cincotta, "Life Begins after 25: Demography and the Societal Timing of the Arab Spring," Foreign Policy Research Institute, 27/1/2012, accessed on 11/10/2020, at: <https://bit.ly/2GRJ9yG>; Richard P. Cincotta, "Who's Next? Age Structure and the Prospects of Democracy and Conflict in North Africa and the Middle East," in: Koenraad Matthijs et al. (eds.), *Population Change in Europe, the Middle-East and North Africa: Beyond the Demographic Divide* (London: Routledge, 2015), pp. 167-202.

4 Tim Dyson, "On Demographic and Democratic Transitions," *Population and Development Review*, vol. 38 (2012), p. 83; Tim Dyson, *Population and Development: The Demographic Transition* (London/ New York: Zed Books, 2010); Ben Wilson & Tim Dyson, "Democracy and the Demographic Transition," *Democratization*, vol. 24, no. 4 (2017), pp. 594-612; Tim Dyson, "The Role of the Demographic Transition in the Process of Urbanization," *Population and Development Review*, vol. 37 (2011), pp. 34-54.

5 Hannes Weber, "Demography and Democracy: The Impact of Youth Cohort Size on Democratic Stability in the World," *Democratization*, vol. 20, no. 2 (2012), p. 335.

يجدر التأكيد هنا أنّ التحوّل الديموغرافي لا ينطوي على التغيّرات الكميّة فقط، إنّما هو "عبارة عن دورة تاريخية تتلخّص في ارتفاع نسبة الذكور القادرين على القراءة والكتابة، ومن ثمّ ارتفاع نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الإناث، وهو ما يؤدي إلى انخفاض نسبة الخصوبة بسبب استعمال وسائل منع الحمل وارتفاع سنّ الزواج". يُنظر: يوسف كراباج، "هل تؤدي الثورة الديموغرافية إلى ثورة ديمقراطية؟"، *عمران*، مج 1، العدد 3 (2013)، ص 7.

يبحث كتاب الديموغرافيا والديمقراطية: التحوّلات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أثر التحوّلات الديموغرافية في "الناتج الثلاثة" (التنمية، التغيير الديموغرافي، والتحوّل الديمقراطي)، وكيفية تشكيلها للمشهد الاجتماعي والسياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (أو اختصارًا، "مينا" MENA)، سعيًا إلى وضع التغيّرات الديموغرافية الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ضمن سياقاتها الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، وذلك بالانطلاق من رفض المنظور الغربي الذي يُحتّم الوصول إلى العلمنة عن طريق التحديث، وذلك لأنّ الدين يُمثّل مُكوّنًا مهمًّا للمُجتمعات الشرق أوسطية، ولأنّ المؤسسات الدينية توفّر للمواطنين حاضنة للإصلاح وتعزيز الديمقراطية وتنمية الشعور بالهوية الاجتماعية والسياسية. ومنهجيًا، يتبنّى الكتاب إطارًا نظريًا مُتداخل التخصّصات، من أجل تحليل مُتعدّد المُستويات (ماكرو - ميسو - ميكرو) للتغيّرات والتحوّلات الاجتماعية المُعاصرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، من خلال نماذج مُختارة تُمثّل حالات الدراسة، استعانةً ببيانات اجتماعية واقتصادية وديموغرافية تاريخية وجندرية وسياسية. ومن ثمّ، يُجيب الكتاب عن سؤالٍ رئيس: متى وتحت أيّ ظروف تؤدّي التنمية الاجتماعية والاقتصادية إلى التحوّل الديمقراطي والتنمية السياسية؟ (ص 2-xi).

يقع الكتاب في خمسة فصول، إضافة إلى مُقدّمة وخاتمة. يبحث الفصل الأوّل نظريًا التأثير المُعقّد والمُتضارب للعوّمة والتنمية والتصنيع والتحديث في عملية التحوّل الديمقراطي، والعلاقة السببية بين التنمية والديمقراطية، مع التطرّق إلى خصوصية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أمّا الفصل الثاني، فيدرس الديناميات المُعقّدة للتنمية والتغيّرات الديموغرافية والتحوّلات الديمقراطية. ويتناول الفصل الثالث عواقب التنمية الاقتصادية والتغيّر الديموغرافي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع اهتمام خاص بالعلاقة بين الثروة النفطية في منطقة الخليج وهجرة اليد العاملة إليها. ويُركّز الفصل الرابع على التحوّلات السياسية الناشئة عن التغيّرات الديموغرافية والتطوّرات المُعلّقة بالنوع الاجتماعي والجنسانية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وأخيرًا، يبحث الفصل الخامس الديناميات التاريخية والاجتماعية والاقتصادية، وأبعاد السياسة والمُجتمع في حالات الدراسة الأربع: اليمن وقطر وتونس وإيران، لإبراز الأبعاد المُتشابهة وإظهار الأماط والتحدّيات وأوجه الاختلاف.

## أولاً: التحوّل الديموغرافي والتنمية والديمقراطية

درست إلهام هاجيجات في هذا الكتاب العلاقة بين التنمية والديمقراطية، وتعتقد أنّها مُعقّدة. فمن أجل بقاء أيّ نظام ديمقراطي وازدهاره، يجب أن يوفّر الشرعية لمواطنيه، التي تتحقّق عادةً من خلال التنمية الاقتصادية المُستمرّة والفاعلية والمساءلة. وإن كانت التنمية السياسية عملية، فإنّ التغيير والاستمرارية هُما مُفتاح هذه العملية. وتُجادل المؤلّفة بأنّ التنمية الاقتصادية والتحديث يُسهّلان عملية الديمقراطية

والتنمية السياسية. فتقدّم المجتمعات الحديثة اقتصاديًا وصناعيًا يجعلها أكثر عرضة لحقوق الإنسان والحريات، ومع توسّع المجتمع المدني، تُصبح الحقوق والامتيازات المتساوية محطّ تركيز، ويُشارك المواطنون بنشاطٍ في تحسين حياتهم ومجتمعاتهم (ص 25).

وتعدّ هاجيجات الولادة والوفاة وصافي الهجرة (الهجرة إلى مكانٍ ما مطروحًا منها الهجرة من مكانٍ آخر) ثلاثة مُتغيّرات أساسية للتحوّل الديموغرافي (ص 41، 45-46). وتشيرُ إلى أنّ الاختلاف بين التحوّل الديموغرافي في العالم الغربي عن مثيله في البلدان النامية يتمثّل في نقطتين: أولاً، يحدث بوتيرةً أبطأ بكثير، بحيث استغرق فارق الزمن بين انخفاض الخصوبة وانخفاض مُعدّل الوفيات أكثر من 100 عام في المجتمعات الأوروبية، بينما استغرق هذا الانتقال في أجزاءٍ أخرى من العالم أقلّ من 20 عامًا؛ ثانيًا، جرى انخفاض مُعدّلات الخصوبة في العالم المتقدّم من دون تدخّل مباشر من الدولة أو الجهات الدولية، بينما حدث في العالم النامي عن طريق التدخّل المباشر أو غير المباشر لبرامج تنظيم الأسرة؛ وقد أثر هذان الاختلافان تأثيرًا مباشرًا في التنمية والتحوّل الديمقراطي (ص 50-51)، حيث توفّر مُعظم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إمكانية الوصول المباشر إلى خدمات تنظيم الأسرة، والتي نجح مُعظمها في خفض مُعدّلات الخصوبة على مدى العُقود الماضية، إلّا أنّ تداعيات الخصوبة المُرتفعة وانخفاض مُعدّل الوفيات ما زالت مُتمثلة في انفجارٍ سكاني يتجلّى في تضخّم الشباب (ص 74).

تحتلّ منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أعلى مُعدّل بطالة في العالم للرجال والنساء، وذلك نتيجة ضعف القطاع الاقتصادي الذي لا يدعم "تضخّم الشباب" وحاجتهم إلى العمل. ولما كان من المُفترض أن تؤدّي التنمية الاقتصادية إلى تحسين حياة المواطنين وإمكانية وصولهم إلى الموارد المجتمعية، مثل التعليم والتوظيف وخدمات الإنجاب الصحيّة، فإنّ الاستثمار الكبير في التعليم بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لم يوّث ثماره. فباستثناء حالات قليلة، لم يساهم التعليم في النمو الاقتصادي في المنطقة (ص 72-73). وتُراوح أعمار 90 في المئة من المتعلّمين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين الخامسة عشرة والرابعة والعشرين؛ مع وجود فجوة بين الذكور والإناث لصالح الذكور (ص 60-61). وكذلك الأمر بالنسبة إلى مُعدّلات التوظيف والبطالة، التي تأتي لصالح الذكور أيضًا (ص 66). وفي جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نجدُ تحسُّنًا في متوسط العُمر المُتوقّع للذكور والإناث على حدٍ سواء (ص 84).

وتُجادل هاجيجات بأنّ التنمية الاقتصادية والتحديث يُسهّلان عملية الديمقراطية والتنمية السياسية (ص 25)، مع نفي التوافق بين الحداثة و"الغربنة"، كون عملية التحديث في الغرب اتبعت سببًا مُختلفًا عمّا اختبره (وما زال) العالم غير الغربي. فمثلًا، يُشكّل الدينُ السياسة إلى حدٍ بعيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ما يتطلب تناول عملية التحديث على أنّها تعمل بالتنسيق مع الدين، لا ضده (ص 15، 18). فقد جاءت حركات الإحياء الديني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بوصفها ردًّا فعلًا على التغريب؛ وهي حركات إصلاحية غير متطرفة تعمل في إطار مؤسسات المجتمع المدني غالبًا، وتُساهم في

الأعمال الخيرية وبرامج محو الأمية وخدمات الرعاية الصحية، ما يُحقِّق توازنًا مُقابل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القمعية والفاصلة في مُجتمعات المنطقة. كما أنّ حركات الإحياء الديني توفّر مساحةً لمشاركة النساء الفاعلة في التغيير من خلال انخراطهن في العمل الاجتماعي، وذلك ضمن بنية أبوية وذكورية مُهيمنة (ص 21، 27-29).

وبالنسبة إلى التنوع الإثني واللغوي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ترى المؤلفة أنّ الهويات الإثنية غير المُتجانسة قوّضت جانبًا مهمًّا للديمقراطية، وهو الشعور بالوحدة والاندماج، ما أضعف المؤسسات السياسية والاجتماعية في الدول التي تُعاني صراعاتٍ إثنية (ص 31). وعلى العكس من ذلك، تنفي بعض الدراسات تأثير عدم التجانس الاجتماعي في الديمقراطية<sup>(6)</sup>؛ بمعنى أنّ الصراعات تُمثّل عائقًا بالضرورة أمام مسار الديمقراطية، وإثما ترسخ الديمقراطية في حالاتٍ كثيرة من دون وجود تجانس هويتي/ اجتماعي.

## ثانيًا: الثروة النفطية والهجرة

ارتفع مُعدل الخصوبة بين مواطني بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع ارتفاع مُستوى المعيشة لديهم، ونتج من ذلك نشوء جيل صغير السن. ومن ناحيةٍ أخرى، أدّت الموارد البترولية الهائلة إلى تسريع الانتقال من المُجتمعات الأقلّ نموًّا إلى المُجتمعات الأكثر تقدُّمًا خلال فترة زمنية قصيرة جدًا. وكذلك، كانت زيادة مُتوسط العمر المُتوقَّع، وانخفاض مُعدّلات الوفيات والخصوبة، وتحسين نُظُم الرعاية الإيجابية والصحية، وتحسين التعليم على جميع المُستويات، وانخفاض مُعدّلات البطالة، عمومًا، نتائج إيجابية (ص 108-109).

وتُجادل هاجيجات هنا بأنّ الهجرة بين الدول العربية هي النمط السائد في العقود الأخيرة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اليوم؛ إذ تظهر الهجرة المؤقتة إلى دول مجلس التعاون ثابتة تقريبًا، بسبب العلاقة بين التحديث السريع والثروة النفطية الهائلة والحاجة غير العادية إلى العمالة المهاجرة المؤقتة (ص 98). فقد غيّرت الثروة البترولية المشهد السياسي والاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بخلقها اقتصادًا سياسيًا ريعيًا في المنطقة. كما أدّت إلى ظهور أمّاط جديدة للهجرة من المنطقة وإليها، أصبح بموجبها المهاجرون جزءًا مهمًّا من المشهد الاقتصادي لدول الخليج العربية، بعد أن كانوا مُجرّد مجموعات صغيرة من العمّال المهاجرين؛ الأميركيين والأوروبيين والباكستانيين والسودانيين والمصريين والفلسطينيين (ص 100-103).

6 Michael Steven Fish & Robin S. Brooks, "Does Diversity Hurt Democracy?" *Journal of Democracy*, vol. 15, no. 1 (2004), pp. 154-166.

وينحدر غالبية العمّال المهاجرين اليوم في بلدان الخليج العربية من دول جنوب وشرق آسيا، ثم من دول أفريقية أخرى؛ وذلك بسبب اتباع سياسات "أسيّة" (Asian-ization) العمّال على حساب العرب، لاعتبار العمّال المهاجرين الآسيويين والأفارقة أكثر انصياعاً، إضافة إلى أنها استراتيجية سياسية تمنح أيّ مطالبات بالتجنيس والاستيعاب من قِبَل المهاجرين العرب كالفلسطينيين<sup>(7)</sup>. وما زال العمّال المهاجرون يتعرّضون للتهميش في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويُشار إليهم من قِبَل الحكومات والمواطنين في دول الخليج على أنّهم "قوة بشرية مُغتربة" أو "عمّال وافدون"، لتعزيز وضعهم المؤقت، إضافة إلى نظام الكفالة الذي يزيد تعقيد وضع المهاجرين. ومن ناحية أخرى، ساهم وجود العمالة المهاجرة في غياب طبقة عاملة محلية قوية ومتمكّنة في دول الخليج (ص 104-106). كما أنّ تدفّق الموارد البترولية تسبّب بإشكاليات اجتماعية وثقافية عميقة: (أ) خلقت الاستراتيجية السياسية المتمثلة في "الأسيّة" مجتمعاتٍ شديدة الانقسام والافتراق والتفرقة بين المواطنين وغير المواطنين؛ (ب) على الرغم من أنّ معدّلات البطالة مُنخفضة نسبياً، فإنّ مُستويات البطالة المرتفعة بين المواطنين<sup>(8)</sup> خلقت بعض الاحتكاكات مع غير المواطنين، على الرغم من أنّ المواطنين أقلّ استعداداً لتأدية الأعمال التي يؤدّيها المهاجرون؛ (ج) أدّى التحوّل السريع في الاقتصاد العالمي إثر الطفرة النفطية إلى علاقةٍ مُفكّكة بين الدولة ومواطنيها من حيث الدين والهياكل القبلية والأسرية والأبوية. فبينما التنمية الاقتصادية فعّالة، إلّا أنّ صعوبة بناء المؤسسات بيّنت أنّ التنمية السياسية مُتعسّرة؛ (د) زادت انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاتجار بالبشر، فيما يتعلّق بطريقة دخول المهاجرين إلى دول مجلس التعاون، وظروف معيشتهم وعملهم وتجاربهم (ص 110، 113).

## ثالثاً: الفاعلية والعلاقية: النوع الاجتماعي والجسانية

كما أنّ بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تسيرُ في مسارٍ فريد نحو التحديث، فإنّ النسوية فيها تختلفُ بطبيعتها كذلك. ولا يعني عدم توافق النسوية الغربية مع الإسلام والشريعة عدم وجود نسويات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (ص 114)، إلّا أنّ الإدماج السياسي للمرأة لا يزال

7 واجه الفلسطينيون مثل غيرهم من العمّال المهاجرين في بلدان الخليج العربية إشكالية الاندماج؛ إذ لا يتقبّلهم المجتمع المضيف إلا على نحو ضعيف، إضافة إلى استحالة الحصول على الجنسية وتفضيل المواطنين على المُقيمين في كافّة المجالات. يُنظر: يوسف كراج وحلا نوفل، الفلسطينيون في العالم: دراسة ديموغرافية (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، ص 183-184.

8 لم تُحدّد المؤلفة أيّ دولة من دول الخليج العربي تنطوي على مستوى مُرتفع من البطالة. فبحسب بيانات البنك الدولي، مُعدّل البطالة من إجمالي القوى العاملة لعام 2018 (عام إصدار الكتاب) في دول الخليج العربية هو كالآتي: المملكة العربية السعودية (6.04 في المئة)، سلطنة عُمان (2.864 في المئة)، الإمارات العربية المتّحدة (2.229 في المئة)، الكويت (2.076 في المئة)، البحرين (0.65 في المئة)، قطر (0.11 في المئة)؛ وهي نسب مُنخفضة. يُنظر:

"Unemployment, total (% of total labor force) (modeled ILO estimate) - United Arab Emirates, Saudi Arabia, Qatar, Kuwait, Bahrain, Oman," World Bank, accessed on 12/10/2020, at: <https://bit.ly/2GYW01L>

متأخراً في المنطقة؛ إذ تُعدُّ فاعلية المرأة ومُشاركتها في القوى العاملة مُنخفضة، على الرغم من أن العديد من بلدان المنطقة مرّت بعملية تحديث وتطوير، إلا أنّهنّ بتنّ يضعن استراتيجيات نحو التمكين والإصلاح والتغيير في مجتمعاتهن (ص 117).

ولفهم العلاقة بين السُّلطة والموارد والعلاقات في سياق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تقترح هاجيجات تناول مفهوم الفاعلية التي تعني "قدرة الفرد على اتّخاذ خيارات فعّالة، وتحويل تلك الاختيارات إلى نتائج مرجّوة"، كون جوهر عدم المُساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يتمثّل في عدم المُساواة في القدرة على مُمارسة الفاعلية. وترى هاجيجات أنّ ثمة روابط وثيقة بين الفاعلية بوصفها عملية، والعلائقية التي تنظر إلى الفرد بوصفه كياناً يعمل وسط أشخاص يعيش بينهم. وعليه، فإنّ القرارات ليست قائمة على أساس فردي، وإنّما علائقي. ولا يعتمد صنع القرار للرجال والنساء على كيانهم الفردي ومصالحهم الذاتية، بل يرتبط بوصفه قراراً سياقياً بالعلاقات الأسرية وعلاقات القرابة؛ ولا شكّ في أنّ ديناميّة الأسرة في مجتمعات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أبوية وعلائقية (ص 131-132).

وتتفاقم السيطرة على الهويات الجنسية والتحكّم في أجساد النساء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حسبما ترى المؤلفة، بسبب صعود الأصولية الإسلامية، التي فرضت السيطرة من خلال إعادة تفسير وفرض القيم الأخلاقية، والتي غالباً ما تكون موجهة نحو تنظيم السلوك الجنسي على النحو الذي حدّده الأصوليون. ومن ثمّ، لم تُعدّ الحقوق الجنسية مسألةً خاصّة، بل قضية مشحونة سياسياً ومُرتبطة بالمؤسسات السياسية والأبوية. وعليه، أصبحت قضايا النوع الاجتماعي والحقوق الجنسية تتحدّى على نحو أساسي النظام الأبوي المؤسسي على المُستوى الكُلّي. وعضواً عن ذلك، فإنّ السبب الجذري للظلم ليس الإسلام، وإنّما طريقة التلاعب بالإسلام من أجل القمع، وتصوير الإسلام على أنّه مُعادٍ للديمقراطية، يضرُّ بالمقاومة والحركات الإصلاحية السياسية الموجودة في المنطقة (ص 136-138). فقد أُعيد تفسير الإسلام والشريعة الإسلامية واستخدامهما أداةً من قبيل النخبة للحفاظ على التقاليد غير الغربية في مكانها (ص 141-142).

## رابعاً: سؤال التنمية: اليمن وقطر وتونس وإيران

تعكس حالات الدراسة المُختارة، بوصفها محاولةً لتغطية التباينات في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مُستوياتٍ مُختلفةً من التحوّلات الديموغرافية والديمقراطية، وعمليات مُختلفة للتحديث الاقتصادي والسياسي.

ويُعدُّ اليمن الدولة الأقلّ نمواً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولا يُحرزُ مُستوى جيّداً في أيّ من الأبعاد الديموغرافية والتنموية، مثل مُعدّل الوفيات، والخصوبة، ومُتوسّط العمر المُتوقّع، والتعليم،

والتوظيف. كما أنّ اليمن دولة هشة وتتخلله أزمة شرعية كبيرة، إذ تستحوذ الدولة على جزءٍ من السلطة، بينما تؤدي الشبكات الرسمية وغير الرسمية لزعماء القبائل والنخب دوراً رئيساً على المستوى دون الوطني. علاوةً على ذلك، فإنّ وجود فجوة واسعة بين النخبة والطبقة الوسطى - إضافةً إلى انتشار الفقر - أوجد زخماً للتغيير السياسي رُغم بطئه الشديد، ليتمثّل أخيراً في اندلاع انتفاضة عام 2011، التي جاءت لرفض عقودٍ من قمع النخبة الحاكمة (ص 145-146).

وبالانتقال إلى قطر، تُثبت المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية للتنمية أنّ قطر تمثّل قصة نجاح على مُستوي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمُجتمع الدولي، من حيث ارتفاع مُستوى التعليم والتوظيف، وانخفاض مُعدّل الوفيات والخصوبة والبطالة. فقد استثمرت الثروة الريعية في قطر لتطوير وتنويع اقتصادها ومُجتمعها، كما أنّ مُستويات المعيشة والوصول إلى الموارد مُرتفعة للمواطنين القطريين. وقد نما عدد السكّان نموّاً كبيراً خلال العُقود الماضية بسبب الهجرة الجماعية، والانخفاض التدريجي للخصوبة، والانخفاض الحاد في مُعدّل الوفيات بين المواطنين (ص 173). وبينما عانت بعض البلدان الصرّاع بين القيم التقليدية والتحول الحديث، فإنّ قطر تمكّنت من الحفاظ على العديد من تقاليدها مع إدخال التحديث إلى اقتصادها والمشاركة السياسية على المستوى الدولي (ص 177-178). وقد أُجرت قطر تحسينات عديدة على نظام الكفالة.

أما تونس، فإنّها تسيرُ على طريق مُجتمع أكثر ديمقراطية، بوجود طبقة وسطى حضرية ومُتعلّمة واسعة، وحركات وأحزاب سياسية علمانية ومُعتدلة، ونقابات عمّالية ومُنظمات مُجتمع مدني قوية، تساهم جميعها في التحديث السياسي لتونس؛ مع الإشارة إلى أنّ النشاط السياسي كان جزءاً من الثقافة قبل انتفاضة عام 2011، وما زال. وترى هاجيجات أنّه يُمكن تطبيق منظور الحداثة المُتعدّدة على حالة تونس، حيث يُمثّل الدين جزءاً مُهماً من هوية الناس ونظام القيم، ولا يتلاشى مع التحديث. ففي الواقع، أصبح الدين أكثر أهميةً في مُجتمعهم وسياساتهم المُعاصرة (ص 184)؛ وما زال التحديث الاقتصادي والسياسي يُمضي إلى الأمام جنباً إلى جنب مع التحولات الديموغرافية في تونس (ص 195).

وبخصوص إيران، فقد تحقّقت تحسينات هائلة في مؤشّراتها الديموغرافية، مثل مُتوسّط العُمر المُتوقّع، والوفيات وانخفاض الخصوبة، ومُستوى معرفة القراءة والكتابة والتحصيل التعليمي لجميع مواطنيها، إلّا أنّها تشهد ارتفاعاً في مُعدّل البطالة لكُلّ من النساء والشباب. وفيما يتعلّق بالهوية، فإنّ إيران اليوم وهويتها السياسية ليستا مُجرّد نتاج للإسلام، بل نتاج قرون عديدة من التحولات الجيوسياسية والاجتماعية والديموغرافية والثقافية المُعقّدة، فنظامها هجين، وهو مزيج من إرادة الله المُنفّذة من خلال المرشد الأعلى، والمؤسّسات السياسية والاجتماعية الحديثة التي تُشبه نظاماً ديمقراطياً، لكنّها أقربُ إلى الحُكم المُطلق. وهناك طُرق يستطيع المواطنون من خلالها التعبير عن مطالبهم ودفع الإصلاح الاجتماعي، لكنّ القرارات النهائية بشأن الإصلاحات الاجتماعية والقانونية تقع في يد المرشد الأعلى



(ص 195). وفي جميع الأحوال، كان أحد مجالات التركيز المهمة يتمثل في توفير الرعاية الصحية والتعليم وتطوير البنية التحتية في المُدن الصغيرة والمناطق الريفية، وليس فقط في المناطق الحضرية (ص 209).

## خاتمة: التحوُّل الديمقراطي والتحوُّل الديموغرافي: أيّ علاقة؟

يأتي كتاب هاجيجات ليُتخذ مسارًا مُغيّرًا عن غالبية الدراسات الكلاسيكية في حقل الديموغرافيا السياسية، التي بحثت دور التحوُّلات الديموغرافية في عرقلة التحوُّل الديمقراطي. وفي الآن نفسه، لا يُمكن الإقرار بأن كتاب هاجيجات جاء بجديد في حقل الديموغرافيا السياسية، إذ نجده يُقدِّم مجموعةً ثرية من الإحصاءات، لكنّه لا يتجاوز الاستعراض الوصفي، مع الافتقار إلى التحليل. وإضافة إلى ذلك، فإن الأفكار الرئيسة التي نوقشت اعتمدت اعتمادًا كبيرًا على أفكار طُرحت سابقًا، مثلًا في الربط بين الديموغرافيا والديمقراطية. ويبدو واضحًا أنّها كُتبت على نحو كبير ما خلص إليه عمل يوسف كرجاج، خاصّة فيما يتعلق بالتطبيقات على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا<sup>(9)</sup>.

في الواقع، وعلى الرغم من استعراض المؤلف للكتّيب من المتغيّرات في العلاقة بين التحوُّلات الديموغرافية وتعزيز الديمقراطية، فإنها لم تناقش العلاقة بين الديموغرافيا والديمقراطية مباشرةً، بل عرّضت الأبعاد المُختلفة التي تنطوي عليها. وفي هذا الصدد، يبدو أنّ المؤلف فقدت بوصلتها في كثيرٍ من المواضع، وتفرّعت بالحديث إلى الحدّ الذي تناولت فيه بعض النظريات أو المفاهيم من دون أن تضمّنهما في التحليل، مثل نظرية النُظم العالمية. ومن ناحيةٍ منهجية، وعلى الرغم من تطرُّق الكتاب إلى زوايا مُختلفة، فإن كثرة الاستعانة بحقول معرفية ونظرية أثّرت في جودة التحليل.

أيضًا، قدّمت المؤلفّة - أثناء دراسة الحالات الأربع - استعراضًا تاريخيًا غير مُفيد في سياق البحث، إذ لم يكن مُرتبطًا بأيّ من التحوُّلات الديموغرافية أو الانتقال الديمقراطي. فبينما تحتوي كل دراسة حالة على معلومات قيّمة حول البلدان الأربعة من حيث التاريخ السياسي والجغرافيا والديموغرافيا والاقتصاد، إلّا أنّ هاجيجات لم توضح كيف يؤثر التحوُّل الديموغرافي في دراسات الحالة في التحوُّل الديمقراطي؛ إذ لم تُقدِّم أدلة إمبريقية كافية على الآليات السببية للإجابة عن سؤال: كيف تؤدّي التنمية والديموغرافيا إلى التحوُّل الديمقراطي؟ واكتفت بشرح كيف يحدث التحوُّل الديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي، من خلال زيادة مُعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، وانخفاض مُعدلات الخصوبة، وبروز المرأة في عملية التحوُّل الديمقراطي. ومن ثمّ، فهي تقوم بشرح التحوُّل الديمقراطي في مؤشّرات لم تحدّث ولم تتحقّق بعد. ولربما

تتحسّن المقاييس الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المستقبل، لكن هذه التحولات قد لا تؤدّي بالضرورة إلى الديمقراطية. وبينما جادلت المؤلفة بأنها تُجري دراسات حالة لأغراض مقارنة، إلا أنّ الكتاب يُناقش الحالات الأربع نقاشاً منفصلاً ولا يُقدّم فصلاً ختامياً للمقارنة. ومن جانب آخر، تختلف الحالات الدراسية اختلافاً كبيراً، إلا أنّ الكاتبة لم تُقرّر معايير المقارنة التي اختارت على أساسها هذه الحالات، بل اكتفت بالنظر إلى المخرجات السياسية والتنموية، وبناء افتراضات تاريخية إثر ذلك.

وقد وقعت المؤلفة في فخّ التعميم على نحو كبير على طول الكتاب، وبالتحديد في الفصول التي كانت تتحدّث فيها عن المؤشرات الديموغرافية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ لم تُحدّد خصوصية كل دولة في هذه المنطقة، واختلاف مؤشراتها، وما يستتبع ذلك من اختلاف في المخرجات السياسية. وعلى الرغم من أنّ المؤلفة تناولت وعاءاً بنائياً في تطبيق النظريات، كأن تقول إنّ الحداثة في العالم الغربي تختلف عن الحداثة في سياقات أخرى، أي ثمة حداثات لا حداثة واحدة، فإنّها اتخذت هذه النظرية كما أتت في السياق الغربي، ودرستها بعينٍ غربية بدلاً من تبيئتها في سياق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

## المراجع

### العربية

- كراج، يوسف. "هل تؤدي الثورة الديموقراطية إلى ثورة ديمقراطية؟". عمران. مج 1، العدد 3 (2013).
- كراج، يوسف وحلا نوفل. **الفلسطينيون في العالم: دراسة ديموغرافية**. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.
- المومني، بسمة. **فجر العرب: شبابه وعائده الديموغرافي**. ترجمة فادي ملح. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

### الأجنبية

- Cincotta, Richard P. "How Democracies Grow Up." *Foreign Policy*. no. 165 (2008).
- \_\_\_\_\_. "Half a Chance: Youth Bulges and Transitions to Liberal Democracy." *Environmental Change and Security Program Report*. no. 13 (2008-2009).
- \_\_\_\_\_. "Life Begins after 25: Demography and the Societal Timing of the Arab Spring." Foreign Policy Research Institute. 27/1/2012. at: <https://bit.ly/2GRJ9yG>
- Dyson, Tim. *Population and Development: The Demographic Transition*. London/ New York: Zed Books, 2010.
- \_\_\_\_\_. "The Role of the Demographic Transition in the Process of Urbanization." *Population and Development Review*. vol. 37 (2011).
- \_\_\_\_\_. "On Demographic and Democratic Transitions." *Population and Development Review*. vol. 38 (2012).
- Fish, Michael Steven & Robin S. Brooks. "Does Diversity Hurt Democracy?" *Journal of Democracy*. vol. 15, no. 1 (2004).
- Matthijs, Koenraad et al. (eds.). *Population Change in Europe, the Middle-East and North Africa: Beyond the Demographic Divide*. London: Routledge, 2015.
- Stone, Lawrence. "Literacy and Education in England 1640-1900." *Past and Present*. vol. 42, no. 1 (1969).
- Weber, Hannes. "Demography and Democracy: The Impact of Youth Cohort Size on Democratic Stability in the World." *Democratization*. vol. 20, no. 2 (2012).
- Wilson, Ben & Tim Dyson. "Democracy and the Demographic Transition." *Democratization*. vol. 24, no. 4 (2017).